

مساهمة (3)

حسن عصفور*

ستواجه الولايات المتحدة إشكاليات كبيرة

إذا تجاهلت مكانة القضية الفلسطينية

في الواقع الإقليمي العربي

ثمة إمكان لتطبيق خريطة الطريق إذا كان هناك، أولاً، جدية من قبل الولايات المتحدة الأميركية في إلزام إسرائيل بتطبيقها، وإذا تم التعامل مع منطق خريطة الطريق وآليات تنفيذها بأنها محاولة أو آلية لتنفيذ الاتفاقات الموقعة، وخصوصاً مرجعيتها الأساسية اتفاق إعلان المبادئ لسنة 1993 وما تلاه من اتفاقات، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

أمّا إذا تم التلاعب بهذا الخيط الناظم لخريطة الطريق فأعتقد أن لا مجال لنجاحها، بغض النظر عن القدرة الأميركية أو الإسرائيلية. وتجربة الأعوام الماضية جلية جداً، وهي أن ليس في الإمكان فرض حل عسكري للقضية الفلسطينية، وأنه لا بد لإسرائيل من أن تدرك أن الطريق الوحيد إلى الأمن هو إنهاء الاحتلال، من خلال البوابات المقررة بهذا الشأن، وإحدى أدوات ذلك يجب أن تكون منطق خريطة الطريق.

وعلى الولايات المتحدة أن تدرك أن مصالحها واستقرار الشرق الأوسط مسألة مرهونة بإيجاد حل للقضية الفلسطينية. من دون ذلك تبقى الأمور مرتبكة ومضطربة، وقد تتطور إلى أشكال متعددة من العداء للولايات المتحدة، الذي يزداد بصورة خاصة في ضوء التطورات التي حدثت في العراق.

وقد تواجه الولايات المتحدة إشكاليات كبيرة جداً إذا ما استمرت في النسق القديم من التفكير، وإذا ما تجاهلت المغزى والمكانة المركزية للقضية الفلسطينية في الواقع

(*) عضو لجنة المفاوضات العليا الفلسطينية.

الإقليمي العربي، وتعاملت مع القضية الفلسطينية على أنها حدث من جملة أحداث كثيرة. أعتقد أن الولايات المتحدة بذلك ستدفع ثمناً كبيراً جداً، ومن مصلحتها الاستراتيجية حل القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإلا بقيت الأمور مفتوحة على مصاريحها بعيداً عن أي حال من الاستقرار. والثمن لن تدفعه إسرائيل فقط بل الولايات المتحدة أيضاً، سواء من حيث الكراهية أو العداء لها، أو ربما بأشكال متنوعة من المعارضة.

لقد أوقف الفلسطينيون أحد أشكال المقاومة، وهو الجانب العسكري، وربما أحد جوانبه فقط لا كلها. وإن كنت أعتقد أنه لا بد من وقف الأنشطة العسكرية في هذه المرحلة فإن هذا ليس من موقع أنها غير مؤثرة في الاحتلال بقدر ما أنه لا بد من فسح المجال للجهود السياسية لرؤية إلى أين يمكن أن تصل. ففي الوضع السياسي العام بعد 11 أيلول/سبتمبر كان يفترض بالقيادة السياسية والقوى الوطنية الفلسطينية بكل تشكيلاتها، وبغض النظر عن التسميات، أن تعيد النظر في الأساليب المستخدمة في مقاومة الاحتلال لأن الوضع لم يعد مرتبطاً بوجود حق من عدمه، أو وجود عدالة من عدمها، وإنما يرتبط بطبيعة الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة ومصلحة النضال الوطني.

إسرائيل تمكنت من إلحاق خسائر كبيرة جداً بالبنية التحتية للشعب الفلسطيني: قتلت الآلاف من أبناء شعبنا، ودمرت المنازل، ودمرت الاقتصاد الوطني، لكنها في المقابل لم تنعم قط بالراحة. وبالتالي الحديث عن النصر الإسرائيلي الموهوم هو كذب. وفي المقابل نحن أيضاً لم ننتصر، وإنما آذينا الاحتلال ودولة الاحتلال.

ولا يشكل وقف بعض الأنشطة أو الأشكال العسكرية تخلياً عن حالة المقاومة. وأعتقد أنه عندما يقال إننا تخلينا عن المقاومة فهذا مفهوم تضليلي لأن المقاومة لا تقتصر على الشكل العسكري حيث أن اقتصرها على النشاط العسكري يعكس خطأً استراتيجياً في الرؤية والنهج الوطني الفلسطيني.

نحن نبحث عن دولة ذات سيادة، مع إنني أدرك أن الاستقلال في ظل الخريطة الكونية نسبي. لكن دولتنا يجب أن تكون كباقي الدول، وتمتلك مواصفات الدول التي تعيش في إطار من السيادة الحقيقية. وأنا لا أحبذ مصطلح دولة قابلة للحياة لأنه قد

يفهم منه أنها ناقصة السيادة. إذا قالت الولايات المتحدة ذلك فهذا يخصها، وإذا قالت أوروبا ذلك فهذا يخص أوروبا. أمّا نحن كفلسطينيين فنبحث عن دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في حدود الرابع من حزيران/يونيو، وعاصمتها القدس العربية. أعتقد أن الولايات المتحدة ربما نجحت في جر الدول الأوروبية في تعميم تعبير قابلة للحياة من منطلق تضليلي. وأنا أنصح ألا نستخدم هذا التعبير إلا في إطار التعليق على المصطلح.

وللحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية ومنع الالتفاف عليها لا بد من اعتماد المرونة في التعامل مع الخيارات والبدائل. وأعتقد أن هناك تداخلاً في المفاهيم، ولا يوجد إمّا هذا الخيار وإمّا ذلك. نحن نفاوض، ثم توقفت المفاوضات عندما قامت إسرائيل بعدوان على الشعب الفلسطيني بدأ بزيارة شارون للحرم القدسي في 28 أيلول/سبتمبر 2000، ثم أتبع بعدوان عسكري نجمت عنه حالة من المواجهة التي يسميها الفلسطينيون انتفاضة.

هناك التزامات نتعامل بها ونحترمها ما دامت إسرائيل تلتزمها. وعدم احترام إسرائيل لالتزاماتها يقابله رد فلسطيني، فالشعب الفلسطيني ليس قاصراً ولديه خبرة مختلفة عن شعوب المنطقة. وهو شعب يريد أن يتحرر من الاحتلال، فإذا اقتنعت إسرائيل بذلك سلمياً كان به، وإن لم تقتنع فهناك مئة طريقة لدى الشعب الفلسطيني كي يواصل نضاله من أجل إزالة الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي التي احتلت سنة 1967. ولا وجود لإمكان التراجع عن هذا الهدف، بالإضافة طبعاً إلى التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين التي إن لم يغلق ملفها وفقاً للقرار رقم 194 من الصعب الحديث عن إغلاق ملف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ■

أوائل تموز/يوليو 2003

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>